صيحات تتعالى وثلوج تتساقط

عبد الرضا سلمان حساني
بغداد

يذكّرنا تساقط الثلوج بفلم دكتور زي اكو المنتج في العام 1965 والذي مثّله النجم الراحل عمر الشريف. لقد تمّ تصوير مشاهد الفلم في أسپانيا أثناء فصل الصيف ومشاهد الثلوج هي ليست ثلجاً حقيقياً وانّما هي ثلوج مصانع الثلج السينمائي التي تنتج رقائق ورق أبيض ناصع يبدو للعيان وكأنّه ثلوج. إذن، لم تكن ثلوجاً حقيقيَة في هذا الفلم ولكنّ مقالنا يتحدّث عن ثلوج حقيقيّة.

وفي نظرة الى عنوان المقال فإنّ المقصود بالصيحات تلك التي تتفق مع أراء تغيّر المناخ والإحترار التي تشهدها الأرض وهذا هو رأي 97 بالمئة من العلماء والعاملين في هذا المجال في الوقت الحاضر. أمّا الثلوج فتلك التي شهدتها مناطق واسعة في موسم الشتاء الذي نعيشه حالياً.

مجرى نفث الريح

مجرى نفث الريح الرئيس والذي يحيط بالأرض و يؤثر على حالة الطقس فيها، يقع تحت منطقة التروپوسفير الجويّة الواقعة على إرتفاع 9-16 كيلومتر وتصل سرعة الريح فيها 320كيلومتر /ساعة بطول آلاف الكيلومترات . ومثلما يحدث في أي طراز مناخي، فإنّ درجة الحرارة والضغط يتحكّمان بخصائص هذه المنطقة بالإضافة الى دوران الأرض بالإتجاه المألوف. يرتفع الهواء الدافيء الى الأعلى تاركاً وراءه ضغطاً منخفضاً وينزل الهواء البارد نحو الأسفل مولّداً منطقة زيادة في الضغط. وهنا ينشأ هذا الفرق في الضغط الذي كلما ازداد سيسبب ارتفاع في سرعة نفث الريح رياح قويّة بإتجاه من الغرب الى الشرق. وبسبب حركة هذه الرياح وخصائص أخرى يتأثّر الطقس على سطح الأرض بصورة مستمرّة وتحت جميع الظروف المناخيّة بضمنها موجات البرد التي إجتاحت مناطق في العراق والعالم وتأثير حركة الريح على أشكال رقائق الثلوج المتشكّلة ودرجة صلادتها.

لماذا تتساقط الثلوج؟

من المفترض أن يدرك المختصّون المبادىء العلميّة التي تفسّر تكوين الثلوج وتساقطها وكما حدث في بغداد وبعض مناطق العراق في مشاهدات لم يأتلفها أبناء شعبنا الحبيب على أراضيه المعطاء.وفي مقدّمة هذه المواضيع العلميّة هي الفيزياء الإحصائيّة والثرموداينمك وجوانب من تغيّر المناخ والإحترار الإحتباس الحراري. فكما هو الحال في المطر، فإنّ أسباب صالثلوج تبدأ في غيوم تتكوّن من قطيرات من الماء تولّدت من بخار إرتفع أصلاً من الأرض بالتبخّر وتكثّف في منطقة الغيوم. تتحد القطيرات فيما بينها لتشكيل قطرات أكبر وأثقل هناك بحيث يصعب حملها وهي عالقة في الجو. وفي هذه المرحلة تنزل بعملية الهطول والتي تعني نزول المطر من الغيوم والذي يأخذ أشكالاً عديدة منها الثلوج التي شاهدناها مؤخّراً في بعض مناطق الصحراء ومدن العراق. وبإختصار ، تتضمن عمليّة تساقط الثلوج ثلاث مراحل هي التبخّر والتكثّف والهطول والتي تمتلك صفات حراريةوحركيّة لجزيئات الهواء التي تمتزج مع قطرات الماء النازلة بضمنها تأثيرات منطقة نفث الريح التي أشرنا اليها.

إنّ درجة الحرارة التي وصلت الى درجة الإنجماد في جميع الحيّز مابين منطقة الغيوم وسطح الأرض هي التي تسببت في تساقط رقائق الثلوج التي بدت بيضاء وبالكثافة التي شاهدناها.

رقائق الثلوج المتساقطة

لقد شاهدنا قبل أيّام في بغداد سواء في الجو أو على الأشجار رقائق الثلج التي سقطت بكثافةوبلونها القطنيًالأبيض وبأشكال، لو فحصت بدقّة، لوجدناها مختلفة مهما تصل أعدادها. إذن، ماهي هذه الرقائق الثلجيّة؟ وما الذي يجعلها تختلف في أشكاله؟

يعود الإهتمام برقائق الثلوج وبلّوراتها الى العام 1885 وبالتحديد في اليوم 15من شهر ك 2يناير حين كان ولسون بينتلي جالساً في حقله وهو من ولاية ?رمونت الأمريكيّة حيث قام بتصوير مجموعة من رقائق الثلج المتساقط في ذلك اليوم بوضع نسيج قماش قديفة أسود تحتها ثم وضعها تحت مايكوسكوب . ومنذ ذلك الحين إقترن إسم بينتلي ببلّورات ورقائق الثلج المتساقطة حيث استمرّ بدراستها على مدى عقود. لقد ورد الإستنتاج الشائع الآن والذي فحواه هو أنّه لاتوجد رقيقتان متشابهتان من الثلوج التساقطة حتى وإن كان عددها بالملايين أو مضاعفاتها.

وهنا لابدّ أن نعود الى قوانين الفيزياء الإحصائيّة التي تفسّر حركة جزيئات الهواء أو الماء بمعدل ترليونات في الثانية. ومن الصعب معرفة اتجاه هذه الحركة بسبب التفاعلات الجزيئية التي ينشأ عنها تباطؤ في الحركة.

وتحت ظروف محدّدة في الماء مثلاً، تنشأ بين الذرات آصرة هيدروجينيّة وتترتب الذرات والجزيئات في نظام تكون فيه الزاوية بين ذرتي الهيدروجين في جزيئة الماء مساوية الى 105درجة تقريباً. وبعيداً عن الحرارةتنجمد 6 جزيئات من الماء لتشكيل الرقيقة الواحدة وتظهر على شكل بلّورة سداسيّة والتي بدورها ترتبط بإخرى عن طريق أذرع معتمدة على درجة الحرارة والرطوبة. وهكذا يمكن أن نتوقّع مالانهاية من الأشكال بسبب اتجاهات هذه الأذرع تحت تأثير إتجاهات حركة الهواء المحيطتأثير إمتداد نفث الريح . ولكي لانخوض في تفاصيل علميّة دقيقة، فإنّ عدم التماثل قد يضاف له سبب آخر وهو احتمال وجود نظير الهيدروجين في التفاعلالديتيريوم وذلك لأنّ الهيدروجين في كل 3000 جزيئة ماء في مياه الأرض توجد جزيئة واحدة لنظير الهيدروجين وذرّته المحتوية نواتها على نيوترون واحد.

● مقالات سابقة ذات صلة بهذا الموضوع نشرتها في صحيفة الزمان:

1.أجراس الإنذار في عدد 2017/11/13

2. عدد 2017/9/24 خارطة الأمطار والأعاصير

1. 2017/7/11 تغيّر المناخ في تغيّر السياسة

سطور الختام

لقد كان تساقط الثلوج بهذه الكيفيّة والكثافة، فرصة حيويّة نادرة لدراسة طبيعة تغيّرات المناخ وتقلّبات الطقس وتأثيرات عوامل فيزياء وكيمياء الجو والتحسس النائي.

ومن تشخيص معاملات كثافة رقائق الثلج وتركيبها البلّوري يمكن وضع بعض جوانب خارطة مناخيّة موسميّة. كنّا قد بدأنا قبل سنوات في وضع وتدريس منهج لتغيّر المناخ ومفردات في موضوع آخر هو التفريغ الكهربائي في الهواء والماء معاً ويجب الإستمرار بها وتطويرها لفهم مايستجد من ظواهر طبيعيّة في مناطق العراق كافة.

أسباب فشل إدارة الدولة ما بعد الإحتلال

سامي الزبيدي
بولندا

من المعروف ان الإدارة علم وفن وان إدارة أي مؤسسة أو إشغال أي منصب إداري وقيادي حكومي وحتى غير حكومي يحتاج الى الشخص الملم بفنون وعلوم الإدارة العلمية ويمتلك المؤهل الأكاديمي التخصصي بالإضافة الى الخبرة والتجربة والمواصفات القيادية والإدارية الأخرى التي تؤهله لإشغال هذا المنصب فكيف إذا كانت العملية تخص إدارة الدولة بوزاراتها ومؤسساتها وعلاقاتها الخارجية ومعاملاتها الاقتصادية والمالية والعسكرية والأمنية وقيادة شعب متعدد الأعراق وتأمين الحياة الحرة الكريمة له من خلال توفير كل الخدمات التي لها علاقة بحياة الناس ومعيشتهم وفي المقدمة منها الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية وخدمات الرعاية الاجتماعية وتأمين السكن اللائق لهم وصيانة حقوقهم وحرياتهم وتوفير كل احتياجاتهم الأخرى ,فالعملية بالتأكيد تحتاج الى الملمين بعلم الإدارة وفنونها من المهنيين والمتخصصين ومن ذوي المؤهلات العلمية العالية بالإضافة الى الخبرة والتجربة الطويلة وقوة الشخصية والمواصفات القيادية والإدارية الكبيرة ,لكن في بلدنا أصبحت المحاصصة الحزبية والطائفية الفيصل في تقاسم المناصب في الحكومة والدولة بدلاً من المهنية والأكاديمية والتخصص والخبرة والممارسة وهي أهم مقومات العمل الإداري والقيادي في إدارة الدولة , والمحاصصة التي ابتلى بها العراق هي أحد أهم إفرازات العملية السياسية المشوهة التي جاء بها الاحتلال الأمريكي ففي بلدنا وبموجب هذه المحاصصة المقيتة تم تقاسم مناصب الدولة في السلطات الثلاث وكل المناصب الحكومية الأخرى كالدرجات الخاصة وسفراء العراق في الخارج والمدراء العامون نزولاً الى أصغر الوظائف ولم تسلم من هذه المحاصصة حتى المناصب العسكرية والأمنية ,كما تم تقاسم المناصب والمسؤوليات في جميع مجالس محافظات العراق ودوائرها ومجالس الاقضية والنواحي بموجب هذه المحاصصة أيضاً والمشكلة ان المحاصصة هذه شملت أيضاً ما سمي بالهيئات المستقلة التي تعني تسميتها أنها مستقلة عن أية سلطة أو جهة حكومية أو حزبية أو طائفية كهيئة النزاهة وهيئة الإعلام والاتصالات وهيئة الحج والعمرة وهيئة المسائلة والعدالة وغيرها.

سيطرة الاحزاب

وشملت أيضاً مفوضية الانتخابات المفروض أن تكون هي الأخرى مستقلة ولا تخضع مناصبها لسيطرة الأحزاب والكتل الكبيرة والمتحاصصة , وبسبب هذه المحاصصة الحزبية والطائفية وبسبب خضوع مفوضية الانتخابات لسيطرة الأحزاب المتنفذة شاب كل عمليات الانتخابات التي جرت في العراق الكثير من الخروقات وعمليات التزوير فوصل الى مجلس النواب ومن ثم الى الحكومة و مناصبها الوزارية والمناصب المهمة أشخاص لا يحملون المؤهلات الأكاديمية والعلمية التي تؤهلهم لمناصبهم ولا يمتلكون التجربة والخبرة والممارسة لإشغال تلك المناصب كما أوصلت أنصاف المتعلمين و المزورين الذين زوروا شهادات دراسية عليا وجامعية لغرض الحصول على المناصب العليا في الدولة وشملت هذه المحاصصة أيضاً المناصب العليا في القضاء والأجهزة الأمنية وقيادات الجيش , فاستحوذت الأحزاب التي هيمنت على المشهد السياسي في البلد وفق هذه المحاصصة على كل المناصب في الدولة والحكومة وعلى كل الهيئات واللجان سواءً في الحكومية ووزاراتها ومؤسساتها ودوائرها أو في مجلس النواب ولجانه وأقصت الكفاءات الوطنية والأكاديمية والمهنية والخبيرة والمجربة والاهم من ذلك النزيهة عن المناصب الوزارية والمناصب المهمة في الدولة وأبعدتها عن خدمة وطنها وشعبها و قيادة البلد الى بر الأمان والنهوض به الى مصافي الدول المتطورة سياسياً واقتصادياً وصناعياً وزراعياً وتعليمياً وصحياً وخدمياً وعمرانياً وهكذا أوصلت المحاصصة سياسيين ووزراء ومدراء وقادة ومسؤولين غير مؤهلين أكاديمياً ومهنياً وليسوا من أهل الخبرة والتجربة فقادوا البلد الى الهاوية في جميع المجالات وكثر الفساد والرشوة وسرقة المال العام ونُهبت ثروات الوطن وأموال الشعب وموازنات الدولة الكبرى من خلال مشاريع وهمية أو التعاقد مع شركات غير رصينة أو عقد صفقات وهمية أو مشبوهة لشراء مواد وتجهيزات ومعدات وأسلحة أما منتهية الصلاحية أو قديمة وبأثمان الحديثة ولم تكتفي الأحزاب المتحاصصة بذلك بل عمدت على تدمير قطاعات أساسية في اقتصاد البلد وبناها التحتية كالصناعة والزراعة ومشاريع الري وشركات البناء والمصانع الكبرى خدمة لأجندات خارجية ليبقى العراق ضعيفاً اقتصادياً يستورد أبسط المستلزمات الصناعية والزراعية والغذائية والدوائية من دول الجوار تعزيزاً لاقتصاد هذه الدول وإمعاناً في تدمير اقتصادنا وتهريب أموال البلد للخارج أو صرف الأموال الطائلة وتبذيرها دون خطط اقتصادية ومالية مدروسة تؤمن الاحتياجات الأساسية والحقيقية التي يحتاجها الوطن و المواطنين .

وباختصار شديد فان المحاصصة الحزبية والطائفية دمرت أهم ركائز العراق الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والصحية والعلمية والتعليمية والقضائية والثقافية وحتى الرياضية والاهم من ذلك دمرت قدرات العراق البشرية العلمية والأكاديمية والمهنية الخلاقة وأصبح العراق خاوياً من كل شئ إلا الفساد والإفساد والفشل في كل المجالات وإلا السرقات الكبرى لأموال الشعب وثروات الوطن والمحسوبية والمنسوبية التي أصبحت ديدن كل الحكومات المتعاقبة وسمتها المميزة والتي فشلت فشلاً ذريعاً في إدارة الدولة على الصعيدين الخارجي والداخلي ,فخارجياً انعزل العراق عن محيطه العربي والدولي و فشلت السياسة العراقية في ان يكون للعراق أي دور أو صوت مسموع في المحافل والمنظمات الدولية وفشل الساسة الذين سلمت لهم إدارة شؤون العراق وسياسته الخارجية ومن عمل في وزارة الخارجية عن طريق المحاصصة في مهامهم الأساسية لإيصال صوت العراق وإعلاء شأنه في المنظمات الدولية وفشلوا في تعزيز علاقات العراق بدول العالم وحتى دول الجوار والدول العربية وفرطوا بحقوق العراق التاريخية في أرضه ومياهه وحقول نفطه الحدودية الكبيرة والتي أصبحت نهباً لدول الجوار التي تجاوزت كثيراً على حدودنا البرية والبحرية والنهرية لأنهم لا يعرفون مبادئ وفنون العمل السياسي و الدبلوماسي والقانوني وتنقصهم الخبرة والتجربة في هذا المجال الحيوي والمهم والذي يعكس وجه العراق في الخارج ويعزز مكانته الدولية والإقليمية والعربية ,وداخلياً فالفشل شمل كل شئ في العراق من إدارة الدولة بسلطاتها الثلاث وبوزاراتها ومؤسساتها وهيئاتها الى الفشل الكبير في حفظ الأمن وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم وحماية حدود العراق وترابه واكبر الإخفاقات العسكرية والأمنية كانت عندما سلم السياسيون الفاشلون المتحاصصون وقادتهم العسكريون الفاشلون والفاسدون مثلهم ثلث مساحة العراق لداعش بعد هزيمة مذلة ومخزية ,الى الفشل الكبير في استثمار عائدات العراق المالية الضخمة التي تأتي من النفط في البناء والأعمار وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين كالخدمات البلدية والصحية والتعليمية وتحسين أمورهم المعيشية والحياتية فباعوا ثروة العراق النفطية ومستقبل أجياله الى الشركات الأمريكية والغربية الكبرى ورهنوها لها بعقود طويلة تستثمرها لصالحها بموجب ما سمي بجولات التراخيص المشبوهة وحرموا الشعب العراقي من العائدات المالية الكبيرة التي تأتي من تصدير النفط ,الى الفشل في التخطيط العلمي المستقبلي للنهوض بالبلد في جميع المجالات وأهمها الصناعة والزراعة الركيزتان الأساسيتان لبناء اقتصاد قوي خصوصاً والعراق يمتلك كل مقومات النهوض الصناعي والزراعي ولديه قاعدة مادية وعلمية وإمكانات بشرية وطبيعة تؤهله ليكون من البلدان المتطورة في هاذين المجلين الحيويين لكن وللأسف الشديد فقد دمر المتحاصصون هاتين الركيزتين وبناها التحتية وكوادرها البشرية شر تدمير عن قصد وسبق إصرار لتصرف أموال العراق الطائلة وتبذر لاستيراد أبسط المستلزمات الصناعية وأبسط المحاصيل الزراعية من دول الجوار وبالعملة الصعبة لتعزيز اقتصادها على حساب اقتصاد البلد بعد ان كانت مصانعنا من أفضل مصانع دول المنطقة وصناعاتنا تصدر للخارج وزراعتنا تغطي أكثر من 80%من احتياجات البلد من الحبوب والفواكه والمحاصيل الأخرى ,ونفس الكلام ينطبق على الخدمات الصحية التي وصلت الى الحظيظ فلا مستشفيات تخصصية ولا علاجات جيدة وفعالة ولا خدمات صحية حتى مقبولة ولا اهتمام بطاقات العراق الطبية الكبيرة التي فضلت الهجرة والعمل في دول العالم على العمل لخدمة بلدها بسبب سوء الإدارة وسوء الخدمات وعدم تأمين متطلبات عملهم وعدم حمايتم حيث تعرض العديد منهم للتضييق والاعتداء وحتى الاغتيال والأمر ينطبق على التعليم بكل مستوياته الذي انحدر الى الهاوية فلا مدارس حديثة تستوعب الطلاب ولا مستلزمات دراسية جيدة وكافية ولا هيئات تعليمية كافية ولا كليات رصينة ولا مختبرات أو أقسام علمية ولا مراجع وكتب تكفي ولا أساتذة كفيئين ودخلت المحاصصة في تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات على حساب الكفاءة والدرجة العلمية فأصبحت الجامعات منابر سياسية بدلا من منابر للعلم والدراسة , ووصلت المحاصصة الى السلطة القضائية المفصل المهم في تطبيق القانون والنظام وإشاعة العدل والمحافظة على حقوق المواطنين وحقوق الوطن فتم تسييس القضاء وجُير عمله لأحزاب السلطة بعد أن أخضعت مناصبه العليا ومناصبه الأساسية الأخرى للمحاصصة .

تقاسم المناصب

وعملية تقاسم المناصب وفق المحاصصة الحزبية والطائفية وعملية سوء الإدارة سرت على كل قطاعات الدولة الأخرى و كل مؤسساتها ودوائرها ,أحزاب متنفذه وفاسدة تهيمن على كل صغيرة وكبيرة وعلى كل مفاصل الدولة السياسية والمالية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وتتقاسم المناصب والمكاسب والمنافع المالية بينها ولها مؤسسات اقتصادية ومالية أكبر من الدولة ولها أذرع عسكرية ميليشاوية أقوى من مؤسسات الدولة الأمنية تمارس الفساد بكل أنواعه وتسرق أموال الشعب وثروات العراق كل يوم وفي وضح النهار دون خجل أو وازع من ضمير ودون حساب أو رقيب يستطيع التصدي لها وتحرم الشعب من أبسط حقوقه في الحرية والحياة الحرة الكريمة ، فلا قائمة تقوم للعراق وشعبه من وراء هذه العملية السياسية المشوهة و الفاشلة التي تستند الى المحاصصة الحزبية والطائفة وتحصر السيطرة على مقاليد أمور البلاد والعباد بأحزاب طائفية متنفذة في كل شئ لا علم لها بفن إدارة الدولة وقيادتها همها مصالحها ومكاسبها لا مصالح العراق وشعبه ,تقصي الكفاءات العلمية والأكاديمية والمهنية والكفوءة والوطنية والمجربة والنزيهة التي تستطيع خدمة وطنها وشعبها وتنقذه من المآسي والكوارث التي نزلت به لكي تبقى تهيمن على السلطة المطلقة في العراق ومن وراء السلطة الاستحواذ على أموال العراق وثرواته عقوداً أخرى قادمة ,لذا على الشعب العراقي ان يتحرك بشعور وطني عالي بالمسؤولية الأخلاقية والوطنية و بزخم وطني كبير وقوة فاعلة أساها الإيمان بالله والوطن والشعب للمطالبة بحقوقه وحرياته التي كفلها الدستور والقانون في أن يعيش بحرية وكرامة وأمان واستقرار ورخاء وتقدم وبناء وأعمار مستفيدا من أمواله الطائلة وثرواته الكبيرة التي سرقها السياسيون المتحاصصون والفاسدون والفاشلون ,قوة لا توقفها ممارسات الدولة العدوانية ومضايقات أحزاب السلطة المتحاصصة وأن يستمر الشعب في المطالبة بحقوقه من خلال تظاهراته واعتصاماته التي بدأها في الأول من تشرين الأول الماضي وأن يزيدها زخماً وقوة وحضوراً جماهيرياً كبيراً للتصدي لكل الفاشلين والفاسدين وسراق المال العام وناهبي ثروات الوطن من السياسيين والمسؤولين وأحزابهم التي فشلت فشلاً ذريعاً في إدارة الدولة بعد أن اتخذت من الفساد سلوكاً ومن المحاصصة الحزبية والطائفية منهجاً للاستحواذ على كل مناصب الدولة والحكومة ومؤسساتها ودوائرها وبالتالي الاستحواذ على أموال العراق وثرواته لتحقيق مكاسب شخصية وحزبية وفئوية وطائفية ضيقة على حساب مصالح الوطن العليا ومصالح الشعب .

بمناسبة اليوم العالمي في 20 شباط

هل توجد عدالة إجتماعية في العراق؟

عادل عبد الزهرة شبيب
بغداد

في العشرين من شباط من كل عام تحتفل الامم المتحدة باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية ,والذي تم اقراره من قبلها بشكل رسمي خلال العام 2007 لتحقيق العديد من الأهداف المهمة فيما يتعلق بهذا الموضوع . وهو حدث اممي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى كفالة العدالة الاجتماعية للجميع والى تكريس هذا اليوم لتعزيز انشطة ملموسة على الصعيد الوطني تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية داخل الدول وتدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة الفقر والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وتحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للجميع كمبدأ اساسي من مبادئ التعايش السلمي ,وهذا الأمر يمكن ان يحدث في معظم دول العالم الا في العراق . وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية الى ان حوالي مليارى شخص يعيشون حاليا في اوضاع هشة متأثرة بالنزاعات ,كما تشير ايضا الى ضرورة خلق فرص العمل لمن هم في أمس الحاجة للعمل لزيادة الدخل العام والمساهمة في بناء مجتمعات اكثر تماسكا وانصافا .

فما المقصود بالعدالة الاجتماعية؟

العدالة الاجتماعية هي مفهوم شامل لكثير من جوانب حياة الناس حيث من خلال تطبيقها يتم تحقيق المساواة والعدالة بين جميع افراد المجتمع في فرص العمل وتوزيع الثروات والحقوق السياسية وفرص التعليم والرعاية الصحية وغير ذلك ,وتحقق للناس جميعا الحياة الكريمة العادلة بعيدا عن مشاعر الاحساس بالظلم او القهر نتيجة سلب الحقوق او الاستئثار بالثروات او احتكار أي منها لطبقة من المجتمع دون اخرى ,وبالتالي يتمتع جميع افراد المجتمع في ظلها بعيش حياة كريمة بعيدا عن التحيز وبغض النظر عن الجنس او العرق او الديانة او المستوى الاقتصادي او القرابة من هذا المسؤول او ذاك..اذن فالعدالة الاجتماعية هي تطبيق منظومة من السياسات والاجراءات التي تضمن لجميع الناس الحصول على حقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم دون محاباة لصاحب سلطة او جاه او نفوذ . وكذلك تشير العدالة الاجتماعية الى حق كل مواطن في الدولة ان يحصل على نصيبه من الناتج القومي للدولة وان يكون له الحق في التعبير عن رأيه بحرية والمشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي وتكافؤ الفرص امام جميع الناس وازالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بينهم بحيث يكونون متساوين في الحقوق والواجبات .

عناصر ومقومات العدالة الاجتماعية :

تقوم العدالة الاجتماعية على عدة عناصر ومقومات من ابرزها :-

1- المحبة أي ان يحب كل شخص لغيره ما يحب لنفسه .

2-تحقيق الكرامة الانسانية .

3-نشر المساواة والتضامن بين جميع افراد المجتمع .

4-احترام وتعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية .

كما يمكن تشخيص بعض المعوقات التي تعترض العدالة الاجتماعية والمتمثلة بـ :

غياب الحرية وانتشار الظلم والفساد والمحسوبية .

عدم المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع بحيث يختلف الدخل باختلاف العرق أو الجنس او غير ذلك .

عدم المساواة في توزيع الموارد والممتلكات كالأراضي والمباني بين الأفراد.

عدم المساواة في توزيع فرص العمل بأجر .

عدم المساواة في الحصول على فرص التعليم .

عدم المساواة في توزيع خدمات الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية .

الاقتصاد الريعي للدولة .

يشير الصراع الطبقي في المجتمعات الى التفاوت الاجتماعي والصراع الناشئ من جهود الطبقات السائدة في الدفاع عن ثرواتها وامتيازاتها. علما ان الأفكار السائدة هي افكار الطبقة السائدة. الا انه يمكن تغيير الواقع الظالم نحو العدالة والمساواة ,وان مفهومي العدل والظلم غير مطلقين بل يتغيران من عهد الى آخر تبعا للتغيرات التي تطرأ على العلاقات الاجتماعية وان اقامة العدل يعني تحرير المجتمع من الاستغلال .اما بالنسبة للعراق فتغيب عن نظامه العدالة الاجتماعية كون اقتصاده اقتصادا ريعيا استهلاكيا استيراديا بامتياز حيث تتعارض العدالة الاجتماعية مع الاقتصاد الريعي والدولة الريعية . وان ابرز ما يؤكد على غياب العدالة الاجتماعية في العراق هو تنعم قلة من الأفراد المرتبطين مع الحكومة بالمغانم والامتيازات بينما الغالبية من العراقيين لا يتمتعون بذلك ويعانون الفاقة والحرمان والبطالة , وبهذه الكيفية فإن مقولة (النفط ثروة عامة للجميع) مقولة غير صحيحة في العراق حيث يكون الأمر صحيحا هو ان (النفط ثروة خاصة بالحكومة ومن يواليها) .وتشير التقديرات الى ان حوالي 20%من سكان العراق مستفيدين من الثروة النفطية حاليا نتيجة الارتباط بالحكومة وان 80%من افراد الشعب العراقي لا يتمتعون بحقوقهم من النفط العراقي بل يعانون من الفقر الذي ازدادت نسبته وكذلك ارتفاع نسبة البطالة التي تتراوح بين – 30 الى ,والتي اخذت تتفاقم لتشمل حتى اصحاب الشهادات العليا % 40 جانب سوء الخدمات التعليمية والصحية والبنى التحتية وغيرها .ومما يزيد من غياب العدالة الاجتماعية سوءً هو المديونية التي ازدادت والتي ستتحملها الأجيال اللاحقة كعبء اضافي لعدم تمتعها بالحقوق المالية النفطية بسبب عدم استثمار النفط من قبل الادارة الحالية بالشكل الذي يضمن حقوق الأجيال اللاحقة وبسبب سوء ادارة العوائد المالية النفطية الكبيرة وغياب الارادة الحقيقية وانعدام الرؤية الاستراتيجية التي من خلالها يتم الوصول الى بناء اقتصاد سليم وتوزيع عادل للثروات بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية. واليوم نلاحظ في العراق عدم وجود المساواة بين العراقيين في توفير فرص العمل ,فالعديد من العراقيين الشباب ومن الخريجين يعانون البطالة بينما ابناء واقارب المسؤولين في الدولة يتعينون في دوائر الدولة بسهولة وبغض النظر عن توفر المؤهلات المطلوبة للتعيين وهم خارج الضوابط , كما نجدهم بكثرة في السفارات والملحقيات العراقية في الخارج.كذلك لا توجد عدالة ومساواة في الرواتب حيث ان رواتب وامتيازات الرئاسات الثلاث خيالية جدا لا يوجد لها مثيل في أي دولة في العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ,بينما تتميز رواتب الأكثرية من أبناء شعبنا بقلتها لا تكفي لتأمين الحياة المناسبة الكريمة . كذلك الحال فيما يتعلق بعدم توفر المساواة بين المتقاعدين ففي الرئاسات الثلاث بعد العمل لأربع سنوات تتم الاحالة الى التقاعد وبراتب تقاعدي خيالي لا يتناسب اطلاقا مع الخدمة ولا يطبق عليهم ضوابط قانون التقاعد الموحد الذي يطبق على الغالبية الذين افنوا حياتهم في الوظيفة ويحالون الى التقاعد براتب قليل جدا لا يكفي لتأمين الحياة المناسبة لعوائلهم . فأي عدالة وأي مساواة هذه ؟ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي وحيد الجانب يعتمد كليا على القطاع النفطي الذي تعتبر وارداته المكون الرئيس لموارد الدخل القومي والمكون الرئيس للناتج المحلي الاجمالي وتحول العراق الى دولة ريعية تبرز فيها السمات السلبية للدول الريعية والتي منها غياب الحريات العامة والحياة الديمقراطية الحقيقية وحقوق الانسان وحقوق القوميات وتهميش المجتمع في ظل ارتباط الدولة بالمراكز الرأسمالية المتقدمة التي تقف حائلا دون تخليصها من التخلف ووحدانية الجانب في الاقتصاد وتكرس فيها الطابع الريعي . وفي الاقتصاد الريعي فإن الحكومة هي المستفيد الأول من الريع الخارجي وليس الشعب .ان الدولة الريعية هي دولة تعيش على دخل غير مكتسب بالعمل وانما من المصادر الطبيعية. وفي الاقتصاد الريعي تتحسن فيه مداخيل ومستوى حياة ومعيشة فئات معينة قليلة بينما تبقى فئات كبيرة في المجتمع تعاني من الفقر والبطالة وشظف العيش بدون وجود أي عدالة اجتماعية .ان من عواقب الاقتصاد الريعي في العراق تفاقم ذهنية الاستبداد والتسلط وتفاقم ظاهرة الاتكالية لدى الحكام. وفي الاقتصاد الريعي تغيب الديمقراطية وتتقزم ان وجدت ويتفاقم الفساد المالي والاداري والسعي لامتلاك ترسانة كبيرة من السلاح والتحول الى عسكرة الاقتصاد لإسكات الشعب المحتج وقمعه ورفض مطالبه للبقاء في السلطة ,وهذا هو حال العراق اليوم الذي يواجه المحتجين السلميين الذين يطالبون بأبسط الحقوق ورفع الظلم عنهم بالرصاص الحي والغاز المسيل للدموع وبالهراوات وخراطيم المياه والاغتيالات والاعتقالات غير الدستورية. فأي عدالة هذه؟